



بـ لـ اـ عـ

مشروع قانون المالية 2022 : ماهي الميزانية المخصصة لتفعيل المساواة ؟

إطار النقاش المؤسساتي التقليدي الدائر حول مشروع قانون المالية 2022 والميزانيات القطاعية ، تتابع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التوجهات الأساسية لمخرجات النقاش المالي ولأهم السياسات الحكومية والإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من آثار جائحة كورونا على النساء و الفئات الأكثر هشاشة ، نظرا لما أفرزه التفاوت بين الرجال والنساء في المغرب من أزمات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للنساء خاصة فيما يتعلق ب:

- ضعف ولوج النساء إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ؛
- ضعف التغطية الاجتماعية أو انعدامها لفائدة النساء بحكم عملهن في القطاع غير المهيكل؛
- ارتفاع نسبة البطالة في صفوف النساء أكثر من الرجال، حيث انتقل معدل البطالة لدى النساء من %11,1 إلى %15,9 ما بين الفصل الثاني من سنة 2019 و الفصل الثاني من سنة 2021 مقابل ارتفاعه من %7,2 إلى %11,9 لدى الرجال في نفس المدة حسب إحصائيات المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط 2021؛
- هشاشة أو عدم استقرار شغل العديد من النساء في حالة استئنافهن لعمالهن،

لذا، فإن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تسجل:

- تغييب مقارنة مندمجة للنهوض بفعالية الحقوق الإنسانية للنساء في مشروع قانون المالية 2022؛
- عدم اعتماد مؤشرات وآليات واضحة لتعزيز فرص ولوج النساء للعمل اللائق و توفير فرص الارتقاء المهني؛
- عدم وضع التمكين الاقتصادي - الاجتماعي للنساء في إطار إصلاح شامل ومدونة الأسرة و لمنظومة الموارد وللولوج للأرض ولملكية العقار ولتقليص العنف والتمييز في الفضاء الخاص والعام وفي الفضاء الرقمي؛
- غياب اعتمادات وإجراءات مالية للنهوض بوضعية ربات الأسر والنساء اللواتي فقدن الشغل والعمالات في القطاع غير المهيكل و العمالات الزراعية....

